الأنباء
الخميس 16 اكتوبر 2014

طهران تجاهلت وساطة فرنسية حول رئاسة لبنان وعينها على واشنطن

جنبلاط: «النصرة» ليست إرهابية ولا للهبة الإيرانية للجيش ومصادر: نصرالله وضع قادته بأجواء «المزيد من التضحيات»

بيروت ـ عمر حبنجر

الاستحقاقات اللبنانية في دوامة الرفض والمقاطعة، لا تفاهم على التمديد لمجلس النواب رغم اقتراب نهاية ولايته ولا اتفاق على رئيس للجمهورية يسد الفراغ في الموقع الدستوري الاول مع دخوله الشهر الخامس.

الانقسام السياسي على اشده بين فريق 8 آذار الرافض للتمديد للمجلس و14 آذار المؤيد، مضافا اليه فريق الرئيس نبيه بري الذي بات اكثر ميلا للاقتناع بموجب التمديد للمجلس في ظل استحالة اجراء انتخابات نيابية في هذه الظروف.

الانقسام هذا مرتبط بالاستحقاق الرئاسي العصي على التوافق، وكلاهما مشدود الى حبل التجاذبات السعودية ـ الايرانية المتجدد منذ تحريك الايرانيين لاتباعهم الحوثيين في اليمن.

وتقول مصادر سياسية لبنانية لـ «الأنباء» ان الاتهام المباشر الذي وجهه وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل لايران باحتلال سورية وبعض البلدان العربية والرد بالنفي من جانب مساعد وزير خارجية ايران امير حسين عبداللهيان وضعا حدا للآمال التي علقها اللبنانيون على التقارب السعودي ـ الايراني، واوحيا بقرب تجدد الكباش الدامي على مسرح المنطقة انطلاقا من كلام السيد حسن نصرالله الامين العام لحزب الله الذي تحدث لقادة حزبه العسكريين في البقاع عن امكان ازدياد التضحيات في الحقبة الآتية.

ومن هنا، تزايد مؤشرات التعثر في ملفات الاستحقاقات اللبنانية من رئاسة الجمهورية الى التمديد لمجلس النواب الى معالجة ملفات اللاجئين السوريين، برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة اطلعت خلاله على مضمون محادثات الرئيس سعد الحريري مع البطريرك الراعي في روما، وتناولوا التطورات في لبنان والمنطقة توصلا لقراءة موحدة للاخطار التي تهدد البلاد في هذه المرحلة.

د.سمير جعجع مستقبلا وزير الداخلية نهاد المشنوق في معراب امس (محمود الطويل)

صحيفة «الاخبار» قالت ان الرئيس الحريري التقى في باريس وزير الخارجية جبران باسيل، مشيرة الى ان اللقاء هو الثاني منذ عودة الاخير من نيويورك وانهما ناقشا التمديد للمجلس النيابي والوضع الامني وملف الرئاسة، لكن من دون التوصل الى نتيجة.

وبحسب الصحيفة، فإن الحريري ابلغ باسيل ان د.جعجع لم يعد مرشحا رئاسيا لفريق 14 آذار، وان اي نقاش رئاسي يجب ان ينطلق من زاوية البحث عن مرشح توافقي، والعماد ميشال عون ليس توافقيا.

وعندما بلغ هذا القول العماد عون، علق بالقول: ليس هناك من مرشح غيري!

رئيس اللقاء النيابي الديموقراطي وليد جنبلاط سجل اول من امس ثلاثة مواقف سياسية مهمة لفتت انتباه فريق 14 آذار، ففي اطلالة له عبر قناة «او.تي.ڤي» الناطقة بلسان العماد ميشال عون، نفى تهمة الارهاب عن جبهة النصرة ورفض التعاون والتنسيق مع الجيش السوري ورفض الهبة الايرانية للجيش.

ونفى جنبلاط كذلك ان يكون «بيضة القبان» في الانتخابات الرئاسية، ودعا الى تجميد الخلافات السياسية.

وردا على سؤال، قال: لا اعترف ان النصرة ارهابية بل هم مواطنون سوريون، واحيانا يجب ان نرى المصلحة الوطنية ويجب التأقلم مع الوضع الجديد بسورية.

الحريري تداول مع الراعي بأفكار لكن عون مُصرّ على أنه لا مرشح غيره

فضلا عن الموقف اللبناني الرسمي المتحفظ من الهبة العسكرية الايرانية الواقعة تحت طائلة قرارات مجلس الامن الممانعة لبيع او شراء الاسلحة من ايران او لايران، فضلا عن قناعة المسؤولين اللبنانيين بأن هذه الهبة غرضها اقامة حالة توازنية من الهبات السعودية للجيش اللبناني لاغراض سياسية واعلامية لا اكثر.

وقالت المصادر لـ «الأنباء» ان طهران تجاهلت وساطة فرنسية في موضوع الرئاسة اللبنانية، وهي ترى مصلحتها في جر الاميركيين الى طلب عونها بهذا الخصوص.

من هنا، تعتقد المصادر ان الجهد الداخلي منصب على انقاذ مجلس النواب من الغرق في الفراغ عبر التمديد له، اما الرئاسة فعليها المزيد من الانتظار.

رئاسيا، تحدثت بعض الصحف اللبنانية عن تحرك جديد عبر طلب البطريرك الراعي من رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع اعلان انسحابه من السباق الرئاسي تمهيدا لمطالبة رئيس التيار الوطني الحر العماد ميشال عون بخطوة مماثلة، مما يسمح للبطريرك بمتابعة البحث عن مرشح رئاسي يحظى بموافقة القوى السياسية.

على ان الانطلاق بهذا التحرك يتطلب موافقة د.سمير جعجع مسبقا، ومن ثم اقتناع حزب الله الذي يقف وراء شغف عون بالرئاسة باقناع الاخير بالخروج من هذا السباق هو الآخر تمهيدا لبلورة خيار مشترك.

مواقف جعجع معلنة ومعروفة، فهو حاضر لمنازلة العماد ميشال عون اذا ارادها الاخير وحاضر ايضا لانسحاب مشترك معه من السباق لمصلحة التفاهم على مرشح رئاسي يشكل قاسما مشتركا بين الجميع.

لكن المسألة في موقف العماد ميشال عون الذي رد على طروحات الحريري امس بالقول: ليس من مرشح للرئاسة غيري.

ومعنى ذلك ان العقدة الرئاسية مازالت في الرابية، حيث يجب ان ينطلق الحل، وإلا فلا حل في المدى السياسي المنظور.

في هذا السياق، نصح النائب رياض رحال العماد عون بأن يدرك ان حزب الله لا يريده رئيسا، بل كبش محرقة امام المسيحيين.

قيادات 14 آذار عقدت اجتماعا في بيت الوسط مجرد ورقة يُسقطها النائب في صندوق الاقتراع كما كانت عليه خلال عهد الوصاية، إنما هي كناية عن عملية سياسية من شأنها أن تكون مناسبة لتوسيع حلقة الحوار بين القيادات اللبنانية الرئيسية، أي بين العماد عون والرئيس الحريري والرئيس بري والسيد حسن نصرالله، والذي سيكون له ارتدادات إيجابية وكبيرة على كامل الوضع اللبناني حال نجاحه ووصوله الى خواتيمه المرجوة، معتبرا بالتالي أن أمام اللبنانيين فرصة لتحويل الاستحقاق الرئاسي الى مناسبة لمصالحات حقيقية فيما بينهم، خصوصا أن لبنان لم يعد ساحة حرب كما كان عليه سابقا، ولم يعد بالتالي موجودا على سلم أولويات دول القرار، بدليل ان الولايات المتحدة غير معنية بعمق بالشأن السوري على خطورته، فكم بالحري بالنسبة لعنايتها بالشأن اللبناني، إضافة الى أن الدولتين الإقليميتين المعنيتين مباشرة بالوضع اللبناني، تقضي إستراتيجيتهما بأن تعطي إيران الأولوية لمفاوضاتها مع الولايات المتحدة حول الملف النووي، وبأن تعطي السعودية الأولوية للملفات الضاغطة على المنطقة العربية بدءا من اليمن مرورا بالبحرين وصولا إلى سورية والعراق.

فريد الخازن لـ «الأنباء»: الانتخابات الرئاسية مناسبة للحوار بين عون والحريري وبري ونصرالله

بيروت ـ زينة طبّارة

فريد الخازن

رأى عضو تكتل التغيير والإصلاح النائب د.فريد الخازن ان المقلق في المشهد اللبناني هو وجود خطوط تماس متحركة وأخطرها اثنان: الأول مذهبي قابل للسيطرة عليه من قبل الجيش والقوى الأمنية كما حصل ويحصل في طرابلس، والثاني يتجاوز الوضع اللبناني وهو بين لبنان والارهاب على امتداد السلسلة الشرقية، ومفتوح عمليا على الحربين السورية والعراقية، مؤكدا أن هذين الخطين على خطورتهما لا يعنيان إطلاقا أن لبنان تحول أو سيتحول الى ساحة حرب مفتوحة، خصوصا أن هناك إرادة وطنية كبيرة لدى كل القوى السياسية والطائفية، وتحديدا الطائفتين السنية والشيعية بتجنيب لبنان الفتنة المذهبية والحيلولة دون انزلاق اللبنانيين الى حرب أهلية جديدة.

ولفت الخازن في تصريح لـ «الأنباء» الى أنه ليس فقط إرادة اللبنانيين التي تحول دون تحويل لبنان الى ساحة حرب، إنما هناك أيضا إجماع إقليمي ودولي على إبقائه خارج دائرة الصراعات والنزاعات في المنطقة، علما أن لبنان ليس بمنأى عن محيطه الملتهب، لاسيما أن موقفه الجغرافي المفتوح على الحربين السورية والعراقية يعرضه من حين لآخر للسقوط في التجارب الأمنية، خصوصا أن الارهابيين المتمركزين على الحدود بين لبنان وسورية، حاولوا انطلاقا من عرسال وأخيرا من بريتال سحب لبنان الى حروبهم، الا ان محاولاتهم تلك باءت بالفشل بفضل جاهزية الجيش اللبناني ومن خلفه اللبنانيون.

وردا على سؤال، لفت الخازن الى أن وضع المسيحيين في لبنان يختلف عن وضعهم في العراق وسورية، حيث يتم استهدافهم بشكل مباشر من قبل القوى التكفيرية التي تستهدف أيضا المسلمين وغيرهم من الاثنيات والأعراق، معتبرا أن وبالرغم من هشاشة الوضعين السياسي والامني في لبنان، إلا أن مصلحة المسلمين على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم، تقضي بعدم استهداف المسيحيين أينما وجدوا على الأراضي اللبنانية، وذلك ليقين المسلمين بأن سقوط الوجود المسيحي في لبنان سيؤول حتما الى سقوط كل المكونات اللبنانية وانتهاء الكيان اللبناني برمته.

على صعيد متصل بدور المسيحيين في لبنان، رد عضو تكتل التغيير والإصلاح النائب د.فريد الخازن أسباب تعثر الانتخابات الرئاسية الى عاملين أساسيين وهما:

1ـ استعادة المكون المسيحي في لبنان لدوره ووزنه الطبيعي على الساحة السياسية، ما أحدث توازنات سياسية طائفية ومذهبية لم تكن موجودة خلال المراحل السابقة، أكان خلال المرحلة السورية أي ما قبل العام 2005 حيث كان اسم الرئيس اللبناني الماروني يأتي معلبا من دمشق ويتم انتخابه صوريا في لبنان، أم في العام 2008 حيث كان للمبادرة القطرية دور طليعي في إنتاج سلة من التفاهمات وإخراج الاستحقاق الرئاسي من أزمته، 2 ـ وجود شرخ مذهبي عميق وخطير في لبنان والمنطقة، يرخي بظلاله على الاستحقاق الرئاسي ويساهم في العرقلة وتأخير الحلول.

بمعنى آخر يعتبر النائب الخازن أن الحياة السياسية في لبنان عادت لتسلك مسارها الطبيعي بسبب غياب الاهتمامات الخارجية المباشرة بالوضع اللبناني، وهو أمر صحي وسليم لا بد من استيفائه الوقت اللازم ليصل الى تفاهمات بين الفرقاء اللبنانيين.

وعليه يؤكد الخازن أن الانتخابات الرئاسية في لبنان وفي ظل التوازن السياسي والمذهبي الراهن، لم تعد ولايزال، يرفض مقاربة البحث في المرشحين التوافقيين، مهما كانت نوعية العروض التي قدمت إليه مع كل اسم. ولم يظهر مطلقا في الأيام الأخيرة أنه اقتنع بأن انتخاب أي مرشح توافقي يمكن أن يخرج البلد من عنق الزجاجة والأزمة المفتوحة.

● **جعجع وفرنجية:** الاتصال الذي أجراه د. سمير جعجع مع النائب سليمان فرنجية للاطمئنان على نجله طوني وتهنئته بالسلامة بعد حادث السير الذي تعرض له، هو الاتصال الثاني من نوعه بين الرجلين بعد اتصال أجراه فرنجية قبل فترة معزيا بوفاة والده.

هذا التواصل «الاجتماعي» هو مؤشر الى تحسن في أجواء العلاقة بين الطرفين: فهناك من جهة لقاءات محلية بين تيار المردة والقوات اللبنانية في الشمال لتنظيم العلاقة وتفادي الإشكالات والشوائب، إضافة الى تنسيق الجهود في وجه أي أخطار مشتركة محتملة.. وهناك من جهة ثانية إشادة جعجع بفرنجية في مجالسه، إذ يسجل له على رغم الخلاف السياسي أنه واضح وصادق ويمكن التفاهم معه.

● **زيارة أمنية أم سياسية؟:** زيارة الوزير نهاد المشنوق الى الرابية أمس الأول (الرابعة له منذ توليه وزارة الداخلية) جاءت مختلفة عن الزيارات السابقة: كانت زيارة خاطفة استمرت أقل من نصف ساعة ولم يشأ المشنوق بعدها التصريح بأي شيء، ولم يعرف هدفها وما إذا كانت تتناول ملفات أمنية تتعلق بوضع عرسال أم زيارة سياسية لنقل رسالة خاصة من الحريري بعد لقائه البطريرك الراعي؟.

● **رئاسة الحكومة المقبلة:** يقول ديبلوماسي عربي إن أفضل وأهم شيء في التمديد للمجلس النيابي هو بقاء واستمرار الحكومة، مفضلا استمرار الرئيس تمام سلام في رئاسة الحكومة ومعتبرا ان الظروف غير ملائمة لعودة الرئيس سعد الحريري في وقت يدور تنافس شديد بين قيادات المستقبل على رئاسة الحكومة المقبلة.

● **أميركا مهتمة بالجيش اللبناني:** قالت تقارير صحافية إن العماد جان قهوجي (الموجود حاليا في واشنطن) استقبل بحفاوة من قبل مسؤولين عسكريين وسياسيين أميركيين، وعزت ذلك الى الاهتمام بالمؤسسة العسكرية.

وقالت مصادر رفيعة المستوى في الجيش اللبناني إن قهوجي سيسعى إلى تحسين المساعدات الجوية للجيش والضرورية لمحاربة «داعش» وضبط الحدود، وأكدت أن هذه المساعدات ناهزت قيمتها المليار دولار منذ 2006 وزادت نسبيا في سبتمبر الماضي على مبلغ 75 مليون دولار.

أخبار واسرار لبنانية

● **سيناريو 2007:** الإشارة التي أطلقها الرئيس سعد الحريري بعد لقائه البطريرك الراعي عن «توجه قوى 14 آذار لإعادة تكرار سيناريو العام 2007 بتسمية مرشحها لرئاسة الجمهورية»، قابلها سؤال: هل اعتماد السيناريو نفسه يعني الوصول الى النتيجة نفسها: انتخاب قائد الجيش رئيسا توافقيا؟

● **الحريري وفرنجية:** نقل عن الرئيس سعد الحريري قوله إنه لا مشكلة لديه مع أي مرشح لرئاسة الجمهورية إلا مع شخص واحد هو النائب سليمان فرنجية.

● **عون لن يتراجع:** السقف الذي رسمه العماد عون في ذكرى 13 أكتوبر حول موقع رئاسة الجمهورية، والكلام الذي تردده الحلقة المقربة منه، لا يوحيان مطلقا بأن لديه أي استعداد للتراجع عن كونه مرشحا وحيدا لقوى 8 آذار. فعون كان،

تقرير إخباري

التمديد ضرورة.. ولكن لسنة واحدة

بيروت: حُسم موضوع التمديد للمجلس النيابي لمدة سنتين وسبعة أشهر.

الغطاء المسيحي توافر بشكل أو بآخر لهذا التمديد، أولا من خلال لقاء الرئيس سعد الحريري مع البطريرك الراعي في روما، وثانيا من خلال جولة الوزير نهاد المشنوق على القيادات المارونية (عون والجميل وسليمان)، وثالثا من خلال مخرج «تشريع الضرورة» الذي سارت به القوات اللبنانية مع تمسكها بموقفها المبدئي ضد التمديد.

هذا التمديد ليس مقبولا عند الرأي العام ولا يهضمه الشارع اللامبالي ويواجه انتقادات على المستوى السياسي بالنسبة لمدته وما تعنيه من تمديد طويل للأزمة وبقاء الأمور على حالها: مجلس وحكومة من دون رئيس.

وهكذا يكون الرئيس بري قد ضمن رئاسة المجلس لولاية كاملة، ويكون الرئيس الحريري ضمن استمرار حكومة سلام التي عمرها يفترض أنه قصير لأنها حكومة انتقالية، فإذا بها مرشحة لأن تكون الحكومة الأطول عمرا، في حين فقد المسيحيون موقعهم الأول في الحكم وليس هناك من ضمانات أو مؤشرات الى قرب استعادتهم هذا الموقع...

هذا التمديد لم يكن ليحصل لولا تقاطع مصلحي وموضعي واقعي بين تيار المستقبل وحزب الله: فحزب الله وبالرغم من التزامه الصمت حول موضوع التمديد مراعاة لحليفه ميشال عون، كان ولايزال يؤيد التمديد للمجلس سنتين وسبعة أشهر لأسباب متعددة نذكر منها: انشغاله في سورية وبالتالي صعوبة وضع طاقته الجهادية في خدمة العملية الانتخابية، انتظاره جلاء الوضع الإقليمي بانتظار أن يحسم لصالح الفريق الإقليمي الذي ينتمي إليه، ما يتطلب تطويل مدة التمديد إلى الحد الأقصى، عدم توقعه حصول تعديل ذات شأن في ميزان القوى داخل المجلس النيابي لاسيما أن العملية الانتخابية تجري وفقا للقانون السابق، تجنب الأجواء المتشنجة التي قد تخلقها الأجواء الانتخابية، الأوضاع الأمنية الضاغطة وإمكانية استغلالها من القاعدة وأخواتها... وتيار المستقبل سار في خيار التمديد لعدة أسباب تلخصها تقارير صحافية في:

● أن المستقبل له أكبر كتلة برلمانية في المجلس اليوم وحصول التمديد يبقي على هذه المعادلة.

● إظهار موقفه على أنه حريص على موقع الرئاسة الأولى، من خلال إعطاء الأولوية لانتخاب رئيس الجمهورية قبل النيابية.

● الحؤول دون تحول حكومة تمام سلام الى حكومة تصريف أعمال، لأن ذلك سيضعف موقع رئاسة الحكومة وما تمثله بالنسبة لتيار المستقبل.

● الخوف من حصول اختراقات في بعض الدوائر الانتخابية التي تعتبر «رخوة» من حيث تراجع حضور الجمهور المؤيد للمستقبل، بالإضافة الى التكاليف المالية الكبيرة التي تحتاجها العملية الانتخابية.

وهناك أيضا موضوع الحصص والأحجام وتوزيع المقاعد داخل فريق 14 آذار وما يمكن أن تثيره من تجاذبات وخلافات.

السياسي د.توفيق هندي (عضو لقاء قرنة شهوان سابقا) له رأي في موضوع التمديد هذه خلاصته: «التسوية التي يفترض أن تكون مقبولة من الجميع لأنها تعبر عن ميزان القوى الواقعي بين 14 و8، وبالرغم من عدم دستوريتها، تكون في التمديد سنة واحدة للمجلس النيابي، على أن يتوافق الجميع على إجراء الانتخابات الرئاسية وإقرار قانون انتخابي جديد وإجراء الانتخابات النيابية خلال هذه السنة، وعلى أن يكون المجلس النيابي شغالا من حيث التشريع والمراقبة.

فتدار البلاد، بالتي هي أحسن، من خلال المجلس والحكومة، إلى أن تتغير الأحوال وتصبح الحلول الجذرية ممكنة.

وقد تسمح الظروف خلال سنة التمديد هذه أن تجري الانتخابات الرئاسية والنيابية ويعاد إنتاج السلطة وفقا الأوضاع الموضوعية.

أما اقتراح البعض بالتمديد للمجلس بغض النظر عن مدة التمديد، شرط إعطاء رئيس الجمهورية حق الدعوة إلى انتخابات نيابية بعد انتخابه، فهو، بنظري يؤدي إلى عكس المطلوب، إذ ان من يريد التمديد للمجلس إلى أجل غير مسمى وبالتالي التمديد لواقع حال المؤسسات الدستورية، ما عليه إلا أن يحول دون انتخاب الرئيس إن حجة التمديد للمجلس لمدة سنتين وسبعة أشهر القائلة بأن يكمل التمديد الثاني التمديد الأول (سنة وخمسة أشهر) بحيث يكون جمع مدة التمديدين 4 سنوات، وبالتالي تكون النتيجة أن المجلس النيابي قد مدد لنفسه ولاية كاملة، أقل ما يقال عنها انها غير مقنعة.

إن التمديد لمدة سنتين وسبعة أشهر هو جريمة بحق لبنان لأنه يوحي للداخل والخارج بأن لبنان باق على حاله من التردي في الوضع السياسي والدستوري والأمني والكياني والوجودي وبالتالي الاجتماعي والاقتصادي أقله سنتان وسبعة أشهر ومن قال ان الوضع الإقليمي، ولاسيما وضع سورية، لن يتطور إلى حدود أن يتمكن لبنان من الخروج من عنق الزجاجة ويجدد مؤسساته الدستورية عبر إجراء انتخابات رئاسية ونيابية وتشكيل حكومة جديدة؟

صالح لـ «الأنباء»: هناك بيئة حاضنة بعض الشيء لـ «داعش والنصرة» في لبنان

بيروت ـ أحمد منصور

رأى عضو كتلة التنمية والتحرير النائب عبدالمجيد صالح «أن هناك بعض الشيء من البيئة الحاضنة لـ «داعش» و«جبهة النصرة» وبعض الخلايا النائمة»، معتبرا ان هناك مخيمات للنازحين السوريين لا تعمل كالصليب الأحمر وجمعيات الإغاثة الإنسانية»، مشيرا إلى أن ما حدث في عرسال ودخول المسلحين السوريين الذين كانوا في المخيمات والمشاركة في عملية خطف الجنود العسكريين اللبنانيين يثبت ذلك»، منبها إلى ان الخطر مازال يحدق في لبنان، مشددا على التمسك بالحوار الذي من شأنه ان يحل جميع الملفات الخلافية.

وقال صالح في تصريح لـ «الأنباء»: «ان نوايا الإرهابيين باتت مكشوفة وواضحة من خلال استهدافهم للساحة اللبنانية، خصوصا في الشمال والبقاع، وهي بالنسبة لهم قيد التحصيل، لذلك يبدو أن هناك محاولات تموضع عسكرية للمسلحين، لإيجاد منطقة آمنة لهم قبل الشتاء القارس وتساقط الثلوج في الجرود، بالإضافة الى محاولة لإحداث خرقا للساحة اللبنانية بحثا عن بيئة حاضنة لهم، ولفتح الطريق الى الزبداني في سورية، نتيجة الحصار الذي يفرض عليهم في تلك المنطقة». وأضاف: «للأسف هناك جهات لبنانية لا تعترف بوجود هؤلاء المسلحين، فلبنان جزء من خلافة البغدادي كما يعلنون، ان البعض في لبنان يعبث بالنسيج الوطني اللبناني عبر العزف على وتر المذهبية والطائفية البغيضة». وتابع: «منذ عقود ولبنان يتعرض للتهديدات والمخاطر، وعلى وجه الخصوص من قبل العدو الإسرائيلي، فلبنان في عين العاصفة منذ زمن طويل، واليوم هناك رديف لهذا العدو، ويضغط لخرق الساحة اللبنانية، وهو ما يحمل مشروع الذبح والقتل وقطع الرؤوس والدمار والتشريد والتهجير»، مؤكدا ان الحاضن الوحيد والأساسي للبنانيين، هو الجيش اللبناني، الذي يحمل عبء المرحلة وخطورتها.

ورأى في موضوع التمديد لمجلس النواب ان الوقت يضغط وانه ليس من مصلحة احد ان يجري انقساما على موضوع مقاطعة مكون أساسي وفاعل للانتخابات، وبالتالي ليس من مصلحة اللبنانيين ان يحكموا بالإعدام على المؤسسات الواحدة تلو الأخرى»، معتبرا ان التمديد سيلحق ضررا فادحا في ام المؤسسات التشريعية ومصد السلطات»، لافتا الى ان الرئيس بري أعلن رفضه للتمديد وضد تمديد البطالة في مجلس النواب وانه مع تشريع الضرورة، معتبرا ان المدخل لكل هذه الأمور هو انتظار العمل التشريعي».

عبدالمجيد صالح